لابدّ له من محدث وأثر لا بدّ له من مؤثر - [1] واعترضوا على صحّة التمييز بين الإعراب في اللّفظ والإعراب في المحل وأرجعوا بعض ظواهر هذا الباب إلى تمسّك القدماء بأنّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد. فإذا وجد ما ظاهره أنه سلط عاملان على معمول، جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللّفظ وللآخر التأثير في الموضع [2].

وقد بدا لنا أنّه يمكن تأويل قول القدماء في النقطتين الآنفتين تأويلا يدعم موقفهم إن اعتمدنا فرضيّاتنا حول بنية اللّغة مفتاح تأويل (Clef herméneutique). وننطلق في ذلك من المقتصد في شرح الإيضاح. بعد أن شرح الجرجاني معنى الإعراب [3] وأنّه على ضربين: أحدهما اختلاف في اللّفظ وثانيهما اختلاف في الموضع، انتقل لشرح الاختلاف في الإعراب الواقع في الموضع دون اللّفظ، لأن من الكلم ما لا يظهر فيه إعراب البتة وحصر الأسباب المانعة من ذلك في ثلاثة.

- السبب الأوّل أن يكون آخر الكلمة حرفا لا تتسلط عليه الحركة كالألف في العصا والرحى، لأن الألف لا تحتمل الحركة. . . . وإذا كان الإعراب بالحركة، وكان الألف ممتنعا منها لم يكن إلا أن يقدّر الاختلاف في النيّة.

- السبب الثاني: أن يكون تحريك أواخر الكلم بالإعراب ممكنا مسموحا به ولكنه مستثقل نحو أن تقول: مررت بالقاضي وجاء القاضي، وكان من الممكن أن تقول مررت بالقاضي بتحريك الياء بالكسر وجاء القاضي بتحريك الياء بالضم.

- والسبب الثالث أن يكون الإسم مبنيا، فلا يظهر اختلاف حركات الإعراب في آخره رغم اختلاف العوامل. ولكنه يقدّر فيه حسب قواعد الاستلزام المنطقي، فيوضع موضع الاسم المبني (ومنه - كم - و - من) اسم آخر يظهر في

---

1 ابراهيم مصطفى، إحياء النحو ص 23.

2 المرجع نفسه ص 23.

3 المقتصد في شرح الإيضاح ص 197 - الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل.